براديغم التربية الفنية والثقافية: من سكونية التلقي إلى كينونة الإبداع الرقمي

المامون حساين
مفتش تربوي لمادة الفلسفة
وباحث في كلية علوم التربية

الملخص:

يناقش المقال تحول التربية الفنية في المغرب من مجرد نشاط ترفيهي إلى ركيزة أساسية لبناء الرأسمال اللامادي، مستندا في ذلك إلى المرجعيات الفلسفية والاستراتيجية الوطنية كالرؤية الاستراتيجية 2015-2030، كما يقف عند التحديات التي تفرضها الثورة الرقمية على مؤسسات التفتح الفني، داعيا إلى الانتقال من "بيداغوجيا التلقي" إلى "بيداغوجيا الإنتاج الرقمي" من خلال مهننة تدريس الفنون ودمج الذكاء الاصطناعي بحُسبانه شريكا ديداكتيكيا، ليخلص إلى كون هذا التحول ضروري لتحويل المتعلم من مستهلك سلبي للمحتوى إلى منتج واع، مما يحقق الحصانة القيمية للناشئة ويساهم في تحقيق المدرسة الثقافية المواطنة في أفق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التربية الفنية والثقافية، مؤسسات التفتح الفني، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، المهننة، الرأسمال اللامادي، التنمية المستدامة.

Abstract :

The article discusses the transformation of art and cultural education in Morocco from a mere recreational activity into a cornerstone for building intangible capital, drawing on philosophical references and national strategies such as the 2015-2030 Vision .It highlights the challenges posed by the "digital revolution" facing art institutions, calling for a shift from a "pedagogy of reception" to a "pedagogy of digital production ."The article also proposes the professionalization of art teaching by integrating artificial intelligence as a didactic partner to deepen aesthetic perception and achieve value immunity for the youth, aiming to transform the learner from a passive consumer into a conscious contributor to sustainable development .Keywords :Art and Cultural Education, Art Opening Institutions, Digitalization, Artificial Intelligence, Professionalization, Intangible Capital, Sustainable Development.

Keywords: Art and cultural education, institutions for artistic development, digitalization, artificial intelligence, professionalization, intangible capital, sustainable development.

مقدمة:

لم يعد دور المدرسة منحصرا في تدريس المناهج المعرفية الجامدة، بل تجاوز ذلك إلى الإسهام في بناء شخصية المتعلم بمختلف أبعادها التربوية والاجتماعية والسلوكية. وفي هذا السياق، تبرز التربية الفنية والثقافية بوصفها حقلا معرفيا لا يقل قيمة عن "المواد الأساسية"، وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من المنظومة الدراسية التي ترمي إلى تطوير مهارات التذوق الفني، وتنمية الحس الجمالي، وقدرة المتعلم على تحويل أفكاره إلى صور تعبيرية.

غير أن هذه المكانة لم تكن دوماً محل إجماع؛ فقد ظل الجدل الفلسفي يطارد "القيمة التعليمية" للفن منذ أفلاطون الذي عدّ المحاكاة "ضرباً من لعب الأطفال الفاقد لكل جدوى"، واضعا الفن في مرتبة ثالثة بعيدة عن الحقيقة، في مقابل أرسطو الذي أعاد للفن اعتباره الطبيعي، ذاهبا إلى أن "المحاكاة طبيعية بالنسبة للإنسان، ومن الطبيعي أن يجد لذته فيها". إن هذا التذبذب النظري بين "اللعب" و"الطبيعة" يفسر أشكال الشك التي عرفتها مشاريع التربية الفنية، لكن الواقع المعاصر يقدم إجابات حاسمة ؛ فالتربية الفنية لم تعد ترفا، بل هي نشاط عقلي ووجداني يحقق ما ذهب إليه روجي باستيد، إن "ما يحدد دينامية الشخص... هو مفهوم النمو المستمر والمتسع للشخصية". وهي بهذا المعنى تسعى إلى تأهيل الفرد للاستجابة لما سماه بيير بورديو "الحاجات الثقافية المنتجة بالتربية"، إذ أثبت هذا الأخير أن "كل الممارسات الثقافية مرتبطة بشكل وثيق بالمستوى الدراسي وبالأصول الاجتماعية"، مما يجعل من المدرسة فضاء لتحقيق العدالة الثقافية وتقليص الفوارق السوسيولوجية عبر "الاستعمال الاجتماعي للفنون".

ولعل هذا الوعي بمركزية الجمالي هو ما دفع مؤسسات دولية كالبنك الدولي في رؤيته للمغرب في أفق 2040، واللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، إلى تأكيد ضرورة الاستثمار في "الرأسمال اللامادي" بحُسبانه ركيزة رابعة للتنمية المستدامة. وهنا تتقاطع الرؤى التنموية مع التصور الهيغلي الذي يرى أن عظمة الفن تكمن في كونه "تجلياً للحقيقة عبر ما هو جميل، وانكشافاً للمطلق في ما هو حسي". فالفن، حسب كانط، يروض الذائقة ويعلو بها لأن "الجميل هو ما يروقنا، والسامي هو ما يثيرنا"، متطلباً بالضرورة "الموهبة الطبيعية"، أي العبقرية التي يجب اكتشافها وصقلها.

وانسجاما مع هذه المرجعيات، انخرط النظام التربوي المغربي في دينامية إصلاحية جعلت من المدخل الفني عنصراً سيادياً في وثائقه المرجعية، بدءاً من الميثاق الوطني وصولاً إلى الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار 51.17، وتتويجاً بخارطة الطريق الحالية التي استحدثت "مؤسسات التفتح الفني والأدبي" بوصفها فضاءات متخصصة. وهي تسمية تحيل في عمقها إلى المفهوم الهايدغيري للفن باعتباره "انكشافاً منتجاً"، فالتفتح ليس مجرد تعليم، بل هو "تقني"

(Tekhne) بالمعنى اليوناني، يمزج بين المهارة والحقيقة، ويتجاوز مجرد "المحاكاة" ليصبح فعلاً تأسيسياً كما ذهب إلى ذلك هولدرلين في قوله: "ما يمكث يؤسسه الشعراء"، ويرى في الفنان مؤسساً للحقيقة والقيم في المجتمع.

إشكالية المقال:

إن هذا الانتقال النوعي يواجه تحدي "الثورة الرقمية" التي أعادت رسم حدود العلاقة بالعمل الفني. وفي هذا الصدد، يحذر ميشال هار من مفارقة جوهرية، مؤكداً أن "التقنية الحديثة جعلت الأعمال الفنية قريبة منا بشكل مدهش... ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأنها أصبحت مألوفة لدينا". هذه "اللا ألفة" الرقمية تفرض على مؤسسات التفتح إعادة النظر في "هندستها التكوينية"، استحضاراً لمقولة موليم العروسي الذي دعا إلى "التعليم الفني النافع والنابع من تربتنا ومن مخيالنا"، مؤكداً أنه "ليس هناك فصل بين الإبداع والصناعة"، وهو ما يستوجب دمج الذكاء الاصطناعي والرقمنة بالنظر إلى أنها أدوات للإنتاج الفني لا منافسات للمبدع.

وبناء على هذه المفارقة بين "الطموح المؤسساتي" و"الثورة الرقمية" تتخلّق إشكالية هذا المقال في السؤال الجوهري الآتي: إلى أي حد يمكن لمؤسسات التفتح الفني والأدبي بالمغرب أن تنجح في مأسسة "المهننة الرقمية" بحُسبانها مدخلا لتجاوز التمثلات النمطية للمجتمع، وتحويل الفن من مجرد نشاط ترفيهي إلى ركيزة سيادية في بناء الرأسمال اللامادي وتحقيق الأمن القيمي للمتعلم؟

تنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الموجهة الآتية:

كيف يمكن لمؤسسات التفتح الفني تطوير "هندستها التكوينية" للانتقال من مجرد "تقريب الأعمال فنيا" (منجزات جاهزة) إلى "تأليفها وجوديا" في ذهن المتعلم، استجابة لما سماه ميشال هار "مفارقة القرب الرقمي" (حيث بات الفن ماديا قريبا ومعنويا غريبا)؟

في ظل انفتاح المتعلمين على الفضاءات الرقمية المفتوحة، كيف يمكن للفعل الفني داخل مراكز التفتح أن يشكل "حصانة قيمية" تحمي الناشئة من الاستلاب الثقافي، وتحقق مقولة هولدرلين في "تأسيس ما يمكث" من قيم وطنية؟

كيف نضمن تحول المتعلم من "مستهلك سلبي" للمحتويات الرقمية إلى "منتج معنوي" يمتلك "العبقرية" الكانطية والقدرة على "تجاوز الطبيعة" عبر الابتكار الرقمي، بدلاً من مجرد تقليدها؟

للإجابة عن التساؤلات المحورية المثارة، لا بد من الانطلاق من المسلمة التي تؤكدها الباحثة رجاء قيباش (2024)[1]، وهي أن ردم الفجوة بين "النظري" و"الممارسة" في التربية الفنية يمر حتماً عبر بوابة "المهننة"، بحيث إن تجاوز تقليدانية مؤسسات التفتح لا يعني التخلي عن الفن كقيمة جمالية، بل تحويله إلى "كفاية مهنية" قادرة على مواكبة العصر الرقمي، ففي الوقت الذي قد تبدو فيه الوسائل داخل هذه المؤسسات متواضعة أمام إمكانيات "السموات المفتوحة"، لابد من تفعيل "سيناريوهات بيداغوجية" تدمج التكنولوجيا (TICE) ليس كديكور تقني، بل كشريك ديداكتيكي يوجه طاقة المتعلم نحو المسؤولية والموضوعية.

وهو ما يقتضي تغييرا في فلسفة المنهاج الدراسي للتربية الفنية في ظل الوسائط الرقمية من مجرد حصص للتلقين، ليصبح "كفاية عرضانية ممتدة" تتقاطع مع شتى العلوم، والنظر إلى كون "الذكاء الاصطناعي" والوسائط الجديدة ليست تهديدا، بل هي "بيئة بيداغوجية" تمنح المتعلم إمكانيات هائلة في التفكيك والتركيب والنقد البصري، وهذا يقتضي تحويل مؤسسات التفتح من مجرد جدران فيزيائية إلى "فضاءات ذكية" تعتمد "البيداغوجيا الرقمية الواعية"، حيث يتم استثمار شغف "المواطن الرقمي" بأدوات الذكاء الاصطناعي لتوجيهه نحو "الإنتاج المعنوي" الذي يخدم الهوية الوطنية، بدلاً من التيه في استهلاك المحتويات الجاهزة والسطحية[2].

إن الربط بين أطروحة "المهننة" عند قيباش وفكرة "الكفاية العرضانية الرقمية" عند السوقايلي، يقدم لنا خارطة طريق لتحويل مؤسسات التفتح إلى مراكز لترميم الانفصال الديداكتيكي ؛ حيث يصبح الفن هو "اللغة المشتركة" التي يستعمل فيها المتعلم أدوات عصره (الذكاء الاصطناعي والوسائط) لإنتاج قيم الجمال، وبناء حصانة ذاتية ضد العنف والتطرف في عالم افتراضي مفتوح على كل الاحتمالات، وهنا يتجلى مفهوم "المهنية الممتدة" للمدرس كركيزة أساسية لتطوير الأداء التربوي الفني ؛ حيث يتجاوز بروفايل المدرس الحديث حدود الفصل الدراسي ليشمل التشبيك مع الجماعات المهنية والمجتمع المدني، وتفعيل الشراكات التي تضع الفن في صلب التنمية المحلية، إن الاستثمار في الرأسمال اللامادي، كما تقترح الدراسات المعاصرة، لا يمكن أن يحقق غاياته إلا عبر "وساطة ثقافية" قادرة على تحويل الشغف التكنولوجي لدى الشباب إلى إبداع واعٍ ومسؤول، من خلال دمج التكنولوجيا في المنهاج الدراسي للتربية الفنية، يساهم في تحقيق مبدأي "الإنصاف والجودة"، إذ تتيح الوسائط الرقمية وصولاً ديمقراطياً للموارد الفنية والجمالية لجميع المتعلمين بغض النظر عن انتمائهم

---

[1]) قيباش، رجاء (2024). "التربية على القيم ومهننة تدريس الفنون في عصر الرقمنة: مقاربة سوسيوتربوية". مجلة أبحاث معرفية، المجلد 14، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص. 23–26.

[2]) السوقايلي، سعيد (2025). "المنهاج الدراسي للتربية الفنية والثقافية بالمغرب في ظل الوسائط الرقمية". مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 2، ص. 40-42/

المجالي، مما يحول مؤسسات التفتح إلى "مختبرات للابتكار" تتجاوز ضيق الفصول التقليدية نحو رحابة الفضاء السيبراني المنتج للمعنى[1].

إن الرهان الحقيقي لمستقبل التربية الفنية بالمغرب يكمن في مدى قدرة المنظومة على تحقيق "التكيف الجمالي والرقمي" المتوازن ؛ فالفن يظل ناقصا ما لم يحرر الجسد والذهن من القيود التقليدية، والرقمنة تظل تقنية باردة ما لم تُحقن بـ"روح القيم" المغربية الأصيلة، إن الدمج بين مهننة التدريس وبين أصالة القيم الجمالية هو الكفيل بتحويل المدرسة من بناية إدارية صماء إلى "مختبر للقيم الحية"، حيث لا يعود الفن ملحقا بيداغوجيا ثانويا، بل يصبح هو اللغة السيادية التي يتحدث بها نظام تربوي متجدد. إن الهدف الأسمى هو إنتاج مواطن مبدع، منصف، ومسلح بكفايات القرن الحادي والعشرين، قادر على المساهمة في تنمية مجتمعه بروح تجمع بين عراقة الهوية المغربية وبين الطموح الرقمي العالمي، مما يجعل من التربية الفنية ركيزة أساسية في بناء المغرب الحديث القادر على مواجهة تحديات المستقبل بوعي جمالي وأخلاقي رفيع.

إن تعميق النظر في الهندسة المنهاجية للتربية الفنية بالمغرب يقتضي مساءلة "البراديغم" الناظم للاختيارات البيداغوجية، وهو ما يضعنا أمام مواجهة صريحة مع إشكالية "الجمود المنهاجي" في مقابل "السيولة الرقمية"، فإذا كانت الوثائق المرجعية، كما سبق الذكر، قد قطعت أشواطا في التنظير للحاجة إلى الفن، فإن تفعيل هذه الاختيارات يظل رهينا بمدى قدرة المنهاج على استيعاب "الوسائط المتعددة" ليس كأدوات تقنية فحسب، بل كأنطولوجيا بيداغوجية تعيد صياغة مفهوم "العمل الفني" ذاته.

وهنا تبرز الحاجة إلى "التحول من بيداغوجيا التلقي إلى بيداغوجيا التفاعل"، حيث لم يعد المتعلم مجرد مستهلك للقيم الجمالية الجاهزة، بل أضحى منتجا لها عبر وسائط رقمية تتيح له إمكانية "التفكيك المنهجي" للأشكال والألوان، وإعادة تركيبها بما ينسجم مع تمثلاته الخاصة للعالم، هذا التحول الرقمي في المنهاج لا ينبغي أن يُفهم بمعزل عن "الأزمة القيمية" المعاصرة ؛ فالفضاء السيبراني الذي يقضي فيه المتعلم جل وقته يعيد إنتاج قيم بصرية مشوهة أحياناً، مما يضع مراكز التفتح الفني أمام مسؤولية "التمنيع القيمي" عبر تعليم الناشئة لغة "الصورة الرقمية" وفك شفراتها الإيديولوجية والجمالية.

[1]) بنيونس عميروش(2010) أية حكامة مع إقصاء الفن ومجتمع الشبكة ؟، مجلة عالم التربية، العدد 20، المغرب. ص 63- 65.

وفي سياق متصل، فإن مهننة تدريس الفنون، كما تؤكدها رجاء قيباش (2024)، تستوجب إعادة تعريف دور المدرس من "ناقل للمهارة" إلى "مهندس للسيناريوهات البيداغوجية". فالسيناريو البيداغوجي المدمج للوسائل الرقمية (TICE) يعمل كضابط منهجي يضمن عدم انزلاق الحصة الفنية نحو "الارتجال التنشيطي"، ويجعل من كل نشاط إبداعي محطة لترسيخ قيمة أخلاقية أو جمالية محددة. إن هذا النوع من المهنية الممتدة هو الذي يضمن تحقيق "النجاعة الوجدانية"، حيث يصبح الدرس الفني مجالاً لاختبار قدرة المتعلم على اتخاذ مواقف مسؤولة في مواقف حياتية حقيقية أو افتراضية.

إن الربط بين "الممارسة المهنية" و"التربية على القيم" داخل مؤسسات التفتح يعد حلاً لمشكلة "المعارف الميتة" التي يعاني منها التعليم التقليدي ؛ فالقيمة التي يتم تعلمها من خلال الفعل الفني (كالتسامح، التعاون، أو احترام الاختلاف) تكتسب قوة استدامة أكبر مما لو تم تلقينها بشكل جاف. ومن ثم، فإن إدماج مواد مثل "التربية الموسيقية" و"التربية التشكيلية" و"المسرح" في المسارات الدراسية يجب أن يتجاوز منطق "الحصص الزائدة" ليصبح مختبراً حقيقياً لبناء الهوية الوطنية المتفتحة على الكونية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة لزمن التعلم المدرسي بما يسمح بحركية أكبر بين المؤسسة التعليمية العمومية ومراكز التفتح.

علاوة على ذلك، فإن السياسة التربوية المغربية اليوم مطالبة بردم الهوة بين "الطموح الرقمي" وبين "الواقع السوسيو-اقتصادي" للمتعلمين. فالمحدودية الملحوظة في العرض المدرسي الفني، وخاصة في سلك الثانوي التأهيلي، تكرس نوعاً من "الإقصاء الجمالي" الذي يدفع بالمتعلمين ذوي الميول الإبداعية نحو مسارات لا تلبي شغفهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الفشل الدراسي أو الهدر المدرسي. إن البديل يكمن في تحويل مؤسسات التفتح إلى "جسور بيداغوجية" تربط التعليم الأساسي بالتعليم العالي الفني، من خلال اعتماد نظام "المصادقة على المكتسبات" وتطوير كفايات مهنية أولية في تخصصات السمعي البصري والتصميم. إن هذا التوجه سيعيد الاعتبار للفن كقاطرة للتنمية المستدامة، وسيسهم في تغيير النظرة النمطية للمجتمع التي ترى في الفن مجالاً غير ذي جدوى.

إن الرهان هو بناء "اقتصاد إبداعي" مغربي، يبدأ من المدرسة ومن "مراكز التفتح"، حيث يتم تكوين جيل قادر على المنافسة في سوق المهن العالمية الجديدة التي تعتمد على "الذكاء الإبداعي" و"الحساسية الجمالية" كمعايير أساسية للتميز.

إن ملامسة الواقع العملي لمؤسسات التفتح الفني والأدبي، كمركز الجديدة، يكشف عن طبيعة التحديات "الماكرو-بيداغوجية" التي تواجه تنزيل الإصلاحات على أرض الواقع، فإذا كان الطموح المنهاجي يصبو إلى رقمنة الفعل

الجمالي، فإن الممارسة الميدانية تصطدم بسؤال "العدالة الرقمية" ومدى توفر البنيات التحتية الكفيلة باحتضان "السيناريوهات البيداغوجية" المعقدة، إذ أن "المسار الفني" للمتعلم يبدأ كشغف ذاتي يحتاج إلى "حاضنة مؤسساتية" ترعاه قبل مرحلة البكالوريا، فمؤسسات التفتح لا تنهض هنا بدور "المدرسة الموازية" فحسب، بل تعمل كمختبر لتوجيه الميولات الإبداعية نحو مهن المستقبل، مما يقلص من تخبط المتعلمين في اختيار شعب لا تتوافق مع ذكاءاتهم المتعددة، هذا "التوجيه المبكر" عبر الفن يساهم في بناء "مشروع شخصي" متماسك للمتعلم، يزاوج بين الموهبة الفطرية وبين المتطلبات التقنية لسوق الشغل الرقمي العالمي[1].

علاوة على ذلك، فإن "الأنسنة الرقمية" للفعل التربوي داخل هذه المراكز تقتضي إعادة النظر في مفهوم "الفضاء الزماني والمكاني" للتعلم، فمراكز التفتح، بخلاف الفصول الدراسية التقليدية، توفر بيئة "سيميائية" غنية بالمثيرات الجمالية، حيث يتداخل فيها الواقعي بالافتراضي، هذا التداخل يفرض على المدرس "المهني" أن يكون "وسيطاً ثقافياً" يتقن فن إدارة التفاعل بين المتعلم والوسيط الرقمي، لكون الهدف ليس هو "تقنية" الفن، بل استثمار "التقنية" لتعميق الإدراك الجمالي ؛ فعندما يستخدم المتعلم برمجيات التصميم أو المونتاج السينمائي، فإنه في واقع الأمر يمارس نوعاً من "الكتابة البصرية" التي تعيد إنتاج منظومته القيمية وتصقل ذوقه الرفيع، هذا النوع من التعلم "بالممارسة الرقمية" هو الكفيل بجعل التربية الفنية قاطرة حقيقية للتنمية المستدامة، حيث يتحول المتعلم من مستهلك سلبي للصور إلى منتج واعٍ للمعنى، يساهم في إشعاع الهوية الوطنية في الفضاء السيبراني.

وفي أفق استشرافي، فإن نجاح هذه التجربة المغربية الرائدة رهين بتعميم نموذج "مؤسسات التفتح" وتحويلها إلى مراكز للتميز الإبداعي ترتبط عضوياً بالجامعات والمعاهد العليا، من خلال خلق "جسور ديدكتيكية" بين الثانوي التأهيلي والتعليم العالي الفني سيمكن من تجاوز "الرؤية النمطية" التي تعدّ الفن مجالاً ثانوياً، وسيفتح الباب أمام جيل جديد من "المبدعين المهنيين" القادرين على المساهمة في "الاقتصاد الإبداعي"، وهو ما ينسجم مع روح خارطة الطريق 2022-2026 التي تضع "التلميذ" في قلب التحول، وترى في التفتح الفني مدخلاً أساسياً لتحقيق "مدرسة الجودة" و"الإنصاف" وهو رهان

[1]) النموذج التنموي الجديد .(2021) .تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، المملكة المغربية.

يظل معقوداً على استمرارية التكوين المستمر للأطر التربوية وتحديث المناهج لتستوعب "الذكاء الاصطناعي الإبداعي"، لضمان بقاء المدرسة المغربية منفتحة على آفاق القرن الحادي والعشرين بوعي جمالي وأخلاقي رصين[1].

تأسيسا على ما سلف ذكره، يتضح أن مستقبل التربية الفنية والثقافية بالمغرب، في ظل التقاطع الحتمي مع الوسائط الرقمية، يفرض الانتقال من منطق "التدبير الإداري" للمواد الفنية إلى منطق "الهندسة الإبداعية" المتكاملة، ذلك أن تجارب مؤسسات التفتح الفني والأدبي، تؤكد أن الإصلاح المنشود لا يكمن فقط في تعديل الوثائق المرجعية، بل في إحداث ثورة في "التمثلات الاجتماعية" حول جدوى الفن، من خلال تبرز ضرورة تبني استراتيجية "التوجيه المدرسي الإبداعي" التي تجعل من ميولات المتعلم الفنية مشروعاً مهنياً معترفاً به، عبر توسيع العرض المدرسي في السلك الثانوي التأهيلي ليشمل مسالك فنية متنوعة (كالتصميم، والسينما، والفنون الرقمية) وعدم الاقتصار على شعبة وحيدة، لضمان استمرارية المسار الدراسي والمهني للمبدعين الشباب وتيسير ولوجهم للمعاهد العليا المتخصصة.

وفي هذا السياق، نقترح جملة من التوصيات الإجرائية التي من شأنها النهوض بواقع التربية الفنية والثقافية، وعلى رأسها ضرورة "أنسنة التكنولوجيا" داخل مراكز التفتح ؛ إذ يتعين على السياسات التربوية توفير بيئات رقمية مجهزة ببرمجيات إبداعية متطورة، مع الحرص على تكوين المدرسين والمؤطرين وفق نموذج "المهنية الممتدة" الذي يزاوج بين الحس الجمالي والتمكن التقني، تكوين يجب أن يركز على "السيناريو البيداغوجي" كأداة ناظمة تضمن استثمار الرقمي لتعزيز القيم المجتمعية والوطنية، وتحويل "المواطنة الرقمية" من مفهوم نظري إلى ممارسة بصرية وسلوكية يومية. كما ينبغي تعزيز التكامل بين المؤسسات التعليمية العمومية وبين مؤسسات التفتح، عبر خلق "جسور ديدكتيكية" تسمح بتبادل الموارد والخبرات، واعتبار الممارسات الفنية داخل هذه المراكز جزءاً لا يتجزأ من السيرورة التكوينية للمتعلم، تُوجب المصادقة عليها والاعتراف بها كمكتسبات أكاديمية[2].

علاوة على ذلك، فإن الرهان على "الرأسمال اللامادي" يقتضي تفعيل الشراكات مع المقاولات المبدعة والمؤسسات الثقافية، لإخراج الفن من أسوار المدرسة نحو فضاءات "الاقتصاد الإبداعي"، إن هذا الانفتاح هو الكفيل بتغيير الرؤية النمطية للمجتمع، حين يدرك الآباء والمتعلمون أن التكوين الفني الرصين هو استثمار ناجح يفتح آفاقاً مهنية واعدة في

---

[1]) يوغوتة عبد الله (2018) آفاق تك وين المدرسين بالمغرب .ملف: ديداكت يك المواد الدراسية، مجلة مدارات التربية والتكوين .منشورات المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق. ص 33.

[2]) النموذج التنموي الجديد .(2021) .تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، المملكة المغربية. ص 411- 432.

سوق شغل يتجه بسرعة نحو "الذكاء الإبداعي"، إن الهدف الأسمى يظل هو بناء مواطن مغربي متصالح مع هويته، مسلح بآليات النقد الجمالي، وقادر على التعبير عن ذاته وعن قضايا مجتمعه بمسؤولية وإبداع في ظل عالم سيبراني لا يعترف إلا بالأقوى جماليا ومعرفيا.

نخلص الى أن التربية الفنية بالمغرب ليست مجرد "زخرفة بيداغوجية"، بل هي صمام أمان لبناء مجتمع ديمقراطي حداثي، في ظل تحدي رقمي، رغم إكراهاته، يمثل فرصة تاريخية لإعادة اكتشاف طاقاتنا الإبداعية وتعبئتها لخدمة التنمية الشاملة، وبهذا المعنى، تصبح مراكز التفتح الفني والأدبي "مختبراً للقيم" ومنطلقاً لنهضة جمالية تعيد للفرد توازنه، وللمدرسة جاذبيتها، وللمجتمع حيويته، صحيح أن المسار طويل لتحقيقه، لكن الإرادة الإصلاحية المرتكزة على "المهننة" و"الرقمنة الرشيدة" هي الكفيلة بجسر الهوة بين الطموح والواقع، ورسم معالم مستقبل يشرق فيه الفن كركيزة أساسية في بناء المغرب التربوي الحديث.

المراجع والمصادر المعتمدة:

1) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2015). رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. الرباط.

2) المملكة المغربية (2019). القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. الجريدة الرسمية.

3) قيباش، رجاء (2024). "التربية على القيم ومهننة تدريس الفنون في عصر الرقمنة: مقاربة سوسيوتربوية". مجلة أبحاث معرفية، المجلد 14، ص 23-26. كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

4) السوقايلي، سعيد (2025). "المنهاج الدراسي للتربية الفنية والثقافية بالمغرب في ظل الوسائط الرقمية". مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 2.

5) اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي (2021). التقرير العام: النموذج التنموي الجديد. الرباط.

6) وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (2022). خارطة الطريق 2022-2026: من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع. الرباط.

7) البنك الدولي (2017). المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي.

8) اليونسكو (2006). خارطة طريق للتربية الفنية: المؤتمر العالمي للتربية الفنية. لشبونة.

9) بنيونس عميروش (2010)، "أية حكامة مع إقصاء الفن ومجتمع الشبكة؟". مجلة عالم التربية، العدد 20. المغرب.

10) يوغوتة عبد الله (2018). "آفاق تكوين المدرسين بالمغرب". مجلة مدارات التربية والتكوين، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق.

11) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (2022). منهاج التربية الفنية بسلك التعليم الابتدائي. مديرية المناهج، الرباط.